من تراب الطريق (٤١٢) مسئولية الحياة (*)

يبدو أن اعتياد «الطلب» ، ولأنه محض طلب لا يفصل فيه المتقدم به ، قد فصله فى وجدان البعض عن الإحساس بالمسئولية .. فرغبات الناس ، ناهيك عن التى تسعى إلى التلبية ، لا تنفصم ولا يجوز أن تنفصم عن الإحساس بالواجب وبالمسئولية ، وفرز ما لا يجوز عما يجوز .. فليس كل ما يُرْغب يطلب .. بل إن الطلب قد يحمل بذاته أحيانا ـ ما يقلب المواجد أو يثير المشاكل أو يفاقمها !!.

لم أفهم لماذا يطلب محامٍ يدافع عن أحد المتهمين فى حادث نجع حمادى ـ منع الأنبا «كيرلس «أسقف نجع حمادى من السفر ، ولماذا يتقدم بطلب إلى النائب العام لوضعه على قائمة الممنوعين من السفر بالمطارات والموانئ المصرية ؟!

لم تكف تبريرات الطلب للإقناع بجديته وموضوعيته .. فحق السفر والانتقال من الحقوق الدستورية التى لا تجوز المصادرة عليها إلاَّ فى حق متهم قامت دلائل جدية على مخاطر تنجم عن سفره إلى خارج البلاد ، وتوجد أيضا دلائل جدية وكافية على أن فى نيته السفر فعلًا وإلى غير عودة .. فالسفر بنية العودة لا غبار عليه ولا بأس منه ، بل إن النيابة العامة تصرح أحيانا للمتهمين الممنوعين لأسباب جدية من السفر للخارج ـ تصرح لهم بسفرية أو أكثر طالما قامت لها أسبابها المقنعة وانتفت عنها نية الهروب وعدم العودة إلى الديار .

(*) المال ٢٥/ ٢/ ٢٠١٠ .

ولذلك لم أفهم علة طلب منع الأسقف من السفر ، ولا تعلة أنه شاهد يرغب الأستاذ المحامى فى سماعه بالمحاكمة ، ولم أستسغ «تحبيشات» هذا الطلب العجيب ـ بأنه قد ترددت أنباء عن عزم الأنبا كيرلس على السفر خارج البلاد ، ولو قال الطلب هذا «التحبيش» وكفى لهان الأمر ، ولكنه زاد فقال إن نية السفر للخارج هى للهروب ـ يا ألطاف الله ـ من التحقيق فى الكنيسة المصرية حول ما أصدره من تصريحات !

لا يخطئ العاقل أن هذا تحرش غير مسئول ، وغير مأمون العواقب فيما نعانيه من احتقان لا يحتمل المزيد من التأجيج أو افتعال الأسباب التى تصب الزيت على النار .. فطلب المنع من السفر ، ومقطوع فى هذه الحالة برفضه لأنه معدوم السبب والمنطق ، لا محل له من أى إعراب ، ولم تجر العادة بإطلاقه حتى بالنسبة للمتهمين ، ناهيك بالشاهد الذى لا إثم عليه ولا يجوز دستوريا وقانونيا التعرض لحريته ، بل وأمانه النفسى .. هذا الأمان الذى يبعثره هذا الطلب الذى خرج عن المعقولية والموضوعية وعن كل موازين الحساب والتقدير !!

إن الدفاع عن متهم ـ أى متهم ـ ليس مبررا للتجاوز فى حق المجنى عليهم أو ذويهم ، أو فى حق الشهود .. فالدفاع أمانة ومسئولية ، محكوم بكل ضوابط الأمانة ومعايير المسئولية ، وهى مسئولية لا تقتصر على المتهم المدافع عنه ، وإنما هى واجبة إزاء الدعوى وخصومها وأطرافها وشهودها ، وإزاء المجتمع أيضا .

عن أزمة اغتيال بطرس باشا غالى ، كتبت فى رسالة المحاماة كيف امتحنت الجماعة الوطنية ، والأمة المصرية بعامة ، بامتحان عسير ـ فى هذا الحادث ،

والاحتقان الذى صاحبه ، واستغلال سلطات الاحتلال له بضرب النسيج الوطنى ، والمؤتمرات المتقابلة التى جعلت تعقد بين أسيوط ومصر الجديدة ، وكيف كانت فطنة وبصيرة المحامين الذين وكلوا للدفاع عن إبراهيم الوردانى : الأساتذة أحمد بك لطفى ، وإبراهيم بك الهلباوى ، ومحمود بك أبو النصر ، فضلا عمن ترافعوا أمام قاضى الإحالة : الأساتذة : عبد العزيز بك فهمى ، ومحمد على علوبة بك ، وآخرين .. وأوردت بعضا من مرافعاتهم والخطة التى انتهجوها ، وكيف أن من يطالع مرافعات المحامين أمام محكمة الجنايات فى الكتاب الضافى : «المرافعات فى أشهر القضايا» ، للأستاذ محمود عاصم المحامى الذى حفظ لنا هذا التراث ، يلمس الأبعاد العميقة المدركة بموضوعية لحق الدفاع بغير إسفاف أو مظهريات ، الواعية لحق الأمة فى أن يصان لها ـ مع حق المتهم ـ حقها فى الأمان وفى ضوابط ترعى الموازين جميعها بفهم ووعى ورؤية ناضجة .. بعد مرافعة النائب العمومى عبد الخالق ثروت باشا (نقيب المحامين ثم رئيس الوزراء فيما بعد) ـ ترافع على التوالى الأساتذة محمود بك أبو النصر ، أحمد بك لطفى ، ابراهيم بك الهلباوى .. كانت مرافعة النائب العمومى قطعة أدبية وقانونية رائعة ، تكهن فيها بما يرمى إليه الدفاع ، فسعى طاقته إلى سد منافذه ، إدراكًا لكون الدفاع عن المتهم هو آخر من يتكلم ، ومن ثمّ فإن واجب الفطنة أن يسبق إلى قراءة مرامه ، وأن يدلى بدلوه فيه .. وجدير بالذكر أن مرافعته مع روعتها التزمت الموضوعية والأدب الرفيع فى الموضوع والقانون ، فلما جاء دور المحامين ، إذ بهم يأخذون الألباب مع دقة الموقف وصعوبته ، فلا يخرج أحدهم عن الموضوعية ، ولا يسفسط فى الوقائع أو القانون ، ويؤدى كل منهم دوره

فى إطار التقسيم الثلاثى الذى التزموه فيما بينهم .. يتحدث الأستاذ محمود بك أبو النصر فى سبق الإصرار ونقطة السبب ، فيسوق ما لم يسبقه ولعله لن يلحق به أحد !

لم يكن هذا هو كل شعور أو فطنة أو دور المحامين فى معالجة هذا الحدث الجلل ، فحملوا مشاعل المعالجة الحكيمة الكاملة فى المؤتمر القبطى (مارس ١٩١١) بأسيوط ، وفى مؤتمر مصر الجديدة (أبريل ١٩١١) ، فكان للمحامين دور بارز فى المرور بسفينة المؤتمر إلى بر السلامة ، واحتواء ما بدأ يتفشى من احتقانات تهدد وحدة الجماعة الوطنية .. فإلى جوار كلمة ورؤية مصطفى باشا رياض ، تحدث ببصيرة حاضرة وإحاطة عاقلة ، فرسان الكلمة والمحاماة : أحمد لطفى السيد باشا (أستاذ الجيل) ، وعبد العزيز فهمى باشا ، والأستاذ الكبير محمود بك أبو النصر المحامى ، والأستاذ محمد على علوبة المحامى ، وفارس المحاماة إبراهيم الهلباوى ، والأستاذ محمد حافظ رمضان المحامى الذى صار رئيسًا للحزب الوطنى (القديم) ، والأستاذ محمد يوسف المحامى ، والأستاذ محمد أبو شادى المحامى ، فضلًا عن الأساتذة أحمد عبد اللطيف المكباتى وحمدى حماد وعلى شمس ، والشيخ عبد العزيز جاويش وآخرين ، حيث انتهى المؤتمر بعد مناقشات وكلمات وأبحاث ضافية ـ إلى قرارات شاملة فى الحقوق السياسية ومسائل التربية والتعليم والمسائل الاجتماعية والاقتصادية والمصرفية ، وفى الأملاك الزراعية والصناعية والتأمين فيما يشبه برنامجًا متكاملًا للعمل الوطنى كان للمحامين الدور الأكبر فى وضعه ورسم خطوطه ورعايته .

هـذه هى المحاماة التى عرفناها ، وورثناها عن أسلافٍ لنا عظام !